مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9518

الخميس، 21 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 16/00

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاساكا	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 16/10.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، تشاد، تشيكيا، تونس، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سيراليون، سيشيل، صربيا، غيانا، غينيا – بيساو، فنلندا، فيجي، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/999 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إثيوبيا، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، تشاد، تشيكيا، تونس، الجبل الأسود، جمهورية أفريقيا الوسطى، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، صربيا، الصين، غابون، غانا، غيانا، غينيا – بيساو، فنلندا، فيجي، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، مالطة، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في كانون الأول/ديسمبر 1981، كتب الرئيس الكيني آنذاك دانيال أراب – موي، بصفته رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، إلى مجلس الأمن طالبا الحصول على الموارد اللازمة لتمكين نشر قوة حفظ سلام أفريقية للمساعدة في وقف القتال في تشاد. ومما يؤسف له أنه لم يتلق ذلك الدعم قط وأكمل النزاع في تشاد مساره وتسبب في إزهاق الكثير من الأرواح.

وفي أعقاب الحالة التي شهدها الصومال ورواندا في أوائل تسعينيات القرن العشرين، لا سيما منذ الشراكة التي أقيمت بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام 2007، استخلصت المنظمتان دروسا مفيدة، بما في ذلك الإدراك المتنامي بأن كل منظمة تتمتع بنقاط قوة فريدة وأنها تملك مزايا نسبية تساعد مجلس الأمن في الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، لا سيما فيما يتعلق بقارة أفريقيا.

والواقع أننا شهدنا من خلال تجارب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفي تطور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال منذ عام 2007، نهجا معززا ومنسقا للحفاظ على السلام والأمن في القارة، مما يجسد النية الحقيقية للشراكة مع التنظيمات الإقليمية على النحو المتوخى بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وبينما نقر بالدور الحاسم الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحقيق الاستقرار في عدة أجزاء من قارة أفريقيا، فإن

الطابع المتطور للتهديدات في القارة وتزايد التعقيدات في بيئة حفظ السلام قد أكدا ضرورة النظر إلى ما هو أبعد من عمليات حفظ السلام التقليدية وتوظيف أدوات أخرى على النحو المتوخى في الفصلين السابع والثامن من الميثاق وبطريقة تعزز التكامل بين الأدوات المتاحة لمجلس الأمن في معالجة النزاعات التي طال أمدها في قارة أفريقيا.

وانطلاقا من طموح الاتحاد الأفريقي إلى العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، لإسكات البنادق في جميع أنحاء القارة، فإن أمامنا فرصة اليوم، من خلال مشروع القرار الذي قدمته غانا وغابون وموزامبيق (S/2023/999)، لمعالجة مسألة توفير التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به، والتي ما فتئت تشكّل آفة لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وذلك بمعزل عن الترتيبات المخصصة التي أقيمت حتى الآن.

إن مشروع القرار الذي قدمه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس مشروع قرار إطاري يحدد، بعبارات واضحة وبسيطة، التزامات الاتحاد الأفريقي بالامتثال للمعايير المتوقعة وعملية اتخاذ القرارات والترتيبات المالية ومتطلبات الرقابة والإبلاغ. ومن شأن مشروع القرار الإطاري هذا، عند اعتماده، أن يمكن الاتحاد الأفريقي من أن يطلب، على أساس كل حالة على حدة، منح الإذن بالاضطلاع بولايات باستخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة لتسوية النزاعات في القارة.

وما فتئنا، في سعينا للوصول إلى هذه النقطة، مخلصين للموقف الأفريقي الموحد، المعروف أيضا باسم ورقة توافق آراء الاتحاد الأفريقي بشأن تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، كما استجبنا لنداءات الأمين العام العديدة، بما في ذلك في تقريره الصادر في أيار/مايو 2023 (S/2023/303) والجوانب ذات الصلة من موجزه السياساتي بشأن الخطة الجديدة للسلام.

ونشكر جميع الوفود على تعاونها البنَّاء مع الأعضاء الأفارقة الثلاثة للوصول إلى هذه النقطة ونعول على استمرار دعمها لاعتماد مشروع القرار هذا لصالح الملايين في جميع أنحاء قارة أفريقيا ممن لا يزالون يعانون من الظروف المهينة الناجمة عن النزاع. ونشكر جميع المشاركين في تقديم مشروع قرارنا الذين آمنوا بهذه القضية. ونعتقد أن دعم الأمم المتحدة لعمليات الإنفاذ التي يقودها الاتحاد الأفريقي يأتي بفوائد هائلة لنا جميعا ويخدم مصالح السلم والأمن العالميين. ونحث الأعضاء على تأييد مشروع القرار هذا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن إيجاد طريقة لتقديم دعم أفضل لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. وقد قدنا، في عام 2016، عملية اتخاذ القرار 2320 (2016) الذي عزز توافق الآراء وراء فكرة تقاسم الأعباء بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعم نشر هذه العمليات واستدامتها. وقد اتخذ المجلس ذلك القرار بالإجماع.

وعملنا بجد وبحسن نية مع جميع أعضاء المجلس للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار هذا، ونشيد بالقائمين بالصياغة على جهودهم كذلك. ولكي نكون واضحين، هناك العديد من العناصر الهامة في مشروع القرار هذا التي تؤيدها الولايات المتحدة. غير أن هناك عنصر حاسم يفتقر إليه مشروع القرار: التحديد الصريح للعبء المالي الذي سيتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتحمله من أجل تنفيذ هذه العمليات. إننا نفسر مشروع القرار، بصيغته الحالية، على أنه لا ينص على – وأكرر، لا ينص على – تمويل بنسبة 100 في المائة من الأمم المتحدة، طالما إنه ينص فقط على مبلغ "مناسب" من تمويل الأمم المتحدة. ولكن بغية إزالة أي غموض محتمل، نعتقد أن مشروع القرار ينبغي أن يكون واضحا قدر الإمكان بشأن هذه النقطة – لا من حيث المبدأ فحسب، بل لأن اتخاذ قرار واضح وقابل للتنفيذ سيمهد الطريق لنشر عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي في الوقت المناسب في المستقبل. وحل هذا الغموض المحتمل خطوة مهمة للوصول بنا إلى ذلك.

وبناء على ذلك، تقترح الولايات المتحدة هذا التعديل (S/2023/1023) لإدراج حد معين لمساهمات الأمم المتحدة بلغة واضحة في مشروع القرار هذا ولضمان أن يكون جميع أصحاب المصلحة متفقين بشأن ما يعنيه مشروع القرار هذا. ونحث جميع أعضاء

مجلس الأمن الذين يرغبون في اعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع على التصويت أيضا لصالح إدراج هذا التعديل في مشروع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): معروض على أعضاء المجلس تعديل مقترح، وارد في الوثيقة S/2023/1023 وقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/999.

تنص المادة 36 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في جملة أمور، على ما يلي:

”إذا كان التعديل يضيف إلى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه، فإن ذلك التعديل يطرح أولا للتصويت.“

وبناء على ذلك، أعتزم طرح التعديل المقترح للتصويت أولا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين، وغابون، وغانا، وفرنسا، وموزامبيق.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال التعديل الشفوي المقترح 9 أصوات مؤيدة، مقابل لا شيء وامتناع 6 أعضاء عن التصويت. اعتمد التعديل.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): للأسف لم يكن بإمكان فرنسا تأييد التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة. إننا نعتقد، في الواقع، أن مشروع القرار غير واضح بما فيه الكفاية بشأن تمويل ال 25 في المائة التي لن تغطيها الأنصبة المقررة. إنما نعتقد أن أحد العناصر الرئيسية لمناقشة اليوم ولمشروع القرار هذا هو على وجه التحديد ضمان إمكانية أن تحصل العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي في هذا السياق على تمويل يمكن التنبؤ به. ونعتقد أن التعديل لا يفي بتلك المعايير.

ونود أن نكرر بوضوح أننا ملتزمون التزاما راسخا بدعم عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، من خلال أنصبة الأمم المتحدة المقررة. وبطبيعة الحال، نود أن نرى الإسهام الأفريقي كبيرا أيضا، ولكننا مستعدون لمناقشة مختلف مستويات الإسهام المالي من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأود أن أسلط الضوء على أن فرنسا والاتحاد الأوروبي مسهمان رئيسيان في ميزانيات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويمثلان 24 في المائة من الإجمالي. وظلت فرنسا تؤيد باستمرار الدور المتنامي لعمليات السلام الأفريقية، ونود أن نرى المناقشات مستمرة حتى نتمكن من تحقيق إطار تمويل متوازن ويمكن التنبؤ به.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/999، بصيغته المعدلة. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا، والصين، وغابون، وغانا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2719 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن، بصفتي ممثلا لإحدى الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، على اتخاذ القرار الذي قدم مساء هذا اليوم (القرار 2719 (2023)) الذي سيفتح فصلا جديدا لأفريقيا. يظهر هذا المجلس في كل مرة يؤدي فيها مهمته، كما هو الحال اليوم، أنه متراس قوي ورادع ضد الحرب ويحيي الأمل للأجيال الحالية والمقبلة.

إن القرار الذي اتخذ بعد ظهر اليوم رسالة هامة من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي إلى الشعوب الأفريقية. فهو يمثل معلما بارزا في الاستجابة لتطلعات هذه الشعوب المشروعة إلى الأمن والكرامة. ونظرا لاستمرار النزاعات المهلكة في القارة، ظللنا – بوصفنا أفارقة – ننقد ذاتنا بشكل بناء فيما يتعلق بفعالية الآليات والأدوات المتاحة، ولدينا ثقة كاملة في قدرة أفريقيا على حل مشاكلها بنفسها. غير أن انعدام الأمن يتخذ باستمرار أشكالا جديدة، وهناك تهديدات غير متكافئة للسلام. وبالنظر إلى النزاعات في مختلف مناطق القارة، تعين علينا تغيير نموذجنا، لا فيما يتعلق بوسائل العمل لمعالجة هذه المسائل فحسب، بل كذلك فيما يتعلق بصورة القارة الأفريقية ذاتها، التي غالبا ما تبدو وكأنها صورة حرب وأزمات ونزاعات عرقية وسياسية ونزوح ومخيمات لاجئين وفقر وتبعية.

إن الموارد المالية محرك للحروب بقدر ما هي قلب السلام. وقد اعتمد الاتحاد الأفريقي، لفترة طويلة، على التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. وهذا الاتجاه يحد من نطاق عمل الآليات المتاحة، لأن المساهمات الواردة من الخارج ليست خيرية ولا هي خالية من المصالح. وتبعا للظروف، يمكن أن يعاد توجيه تلك المساهمات أو إضعاف نهج فك الارتباط المالي أو النهج التجارية أو نهج المعاملات التبادلية أو أن يؤدي إليها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال لأفريقيا سجل مؤسف بأكبر عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن بين عمليات حفظ السلام الـ 16 الجارية في الوقت الراهن، كانت تسع عمليات حتى وقت قريب موجودة في القارة الأفريقية، مما يدل على مستوى عدم الاستقرار السائد هناك. وفي الوقت نفسه، تواجه القارة العديد من التحديات الحالية والمستقبلية. لقد تمكن مجلس الأمن اليوم من تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً بتوليه زمام جانب أساسي من مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

إن أفريقيا، التي ينتمي سكانها إلى شعوب العالم، كما تم التأكيد على ذلك في مستهل ميثاق الأمم المتحدة، ستتمكن أخيراً من أن تحتوي بشكل مشروع نفس التطلعات إلى الأمن والكرامة، مما يعني ضمناً دوراً منصفاً في التعامل مع الأخطار التي تهدد السلام بطريقة تتناسب مع أحكام الأمم المتحدة، ولا سيما الاشتراكات المقررة في ميزانيتها العادية.

ونرحب بالوحدة حول هذه الطاولة لتفعيل نموذج حيوي يؤكد عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة. وبطبيعة الحال، نعلم أنه سيتعين علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك من أجل وقف العمليات المتصاعدة لدوافع النزاع وتنظيمها، بتحديد المعايير العميقة الجذور للنزاعات في أفريقيا والعمل على أساسها. ولن يتم الخروج بهذه المعايير إلا كجزء من نهج أوسع يدمج الأمن الاجتماعي والاقتصادي مع تحسين الظروف المعيشية.

ومرة أخرى، أشكر زملائي الأعزاء. وليبارك الله مجلس الأمن.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تود موزامبيق أن تعرب عن عميق امتنانها لأعضاء مجلس الأمن عقب اتخاذ القرار الهام بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي (القرار 2719 (2023))، الذي اقترحته مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم غابون وغانا وبلدي موزامبيق.

يترجم القرار الإطاري الذي اتخذ للتو هدفنا المتمثل في معالجة شواغل أفريقيا التي ظلت معلقة لسنوات عديدة. وتصب في صميمه الحاجة إلى تقديم استجابات مناسبة للتحديات الأمنية المتزايدة والمتطورة في القارة الأفريقية – تشمل تلك التحديات النزاعات والتمرد وتزايد إضفاء الطابع الأفريقي على الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة المتطرفة. وقد شرعت مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في ذلك الإجراء اقتناعاً منها بأن إجراءات الإنفاذ التي يتخذها الاتحاد الأفريقي ستتخذ بالنيابة عن مجلس الأمن الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، في صون السلام والأمن الدوليين.

وتبين آخر التطورات في العالم أن السلام والأمن قد باتا، أكثر من أي وقت مضى، منفعة عالمية ولا يمكن تقسيمهما حسب القارات أو المناطق. وهذا ما يجعل اتخاذ القرار بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أمراً بالغ الأهمية. يهدف هذا القرار الإطاري التاريخي إلى توفير إجراءات إنفاذ يقودها الاتحاد الأفريقي بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به باستخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وبتأييد القرار، سيكفل المجلس أن تمويل عمليات الدعم التي يقودها الاتحاد الأفريقي يمكن أن يستجيب بشكل أفضل لحاجتنا إلى التمويل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أسبوعين، سافرت السفيرة توماس – غرينفيلد إلى غانا لحضور اجتماع الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام. وأثناء وجودها في أكرا، تحدثت إلى مجموعة من القادة الشباب في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام. وأخبرتهم أن الأفارقة يستحقون رؤية أفضل للأمن – رؤية تضع القيادة الأفريقية في المقدمة والشعوب الأفريقية في المركز – وأننا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، نتحمل المسؤولية عن تمويل وتمكين بعثات الاتحاد الأفريقي لتحقيق تلك الغاية.

والواقع أن من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تؤيد هذا القرار الإطاري (القرار 2719 (2023)) الذي يحدد الشروط التي سينظر مجلس الأمن بموجبها في الإذن بعمليات دعم للسلام يقودها الاتحاد الأفريقي مع إمكانية الحصول على الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. ونقر بالإسهامات الهامة للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بعمليات دعم السلام التي نشرها بالفعل، ونشيد بشراكة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة في وضع أطر مشتركة بشأن حقوق الإنسان والسلوك والانضباط لتلك العمليات.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نود أن نتوقف لحظة لتسليط الضوء على بعض العناصر الرئيسية للقرار.

أولاً، إنه يؤكد على أولوية العمل السياسي والحاجة إلى استراتيجية سياسية متماسكة لتوجيه أي عملية.

ثانياً، يشير إلى أن أي دعم لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام يجب أن يمتثل امتثالاً تاماً لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

ثالثاً، يشدد على أن تلك العمليات يجب أن تشمل ضمانات مناسبة لحماية المدنيين.

رابعاً، يبين أن أي عملية لدعم السلام تتلقى الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة ويأذن بها المجلس ستكون مسؤولة أمامه في نهاية المطاف عن تنفيذ ولايتها، وأمام الجمعية العامة، وعن الاستخدام المناسب والمعقول للأموال.

وأخيراً، يحدد اتفاقاً لتقاسم الأعباء، وهو ألا تتجاوز مساهمات الأمم المتحدة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام 75 في المائة من تكلفة الميزانية السنوية للعملية.

ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي لتحديد كيفية تمويل ما تبقى من الميزانية، سواء من خلال مساهمة مالية من الاتحاد الأفريقي أو تبرعات أو مساهمات عينية أو مزيج منها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان الولايات المتحدة للأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس على مرونتهم بوصفهم شركاء في الصياغة للمساعدة في وضع مبادئنا المشتركة على الورق، وخاصة لغانا على شراكتها وقيادتها طوال العملية. وإذ نقترب من نهاية فترة عضوية غانا في المجلس، فإننا نتوق إلى توطيد إرثها بالمضي قدماً في تمويل الاتحاد الأفريقي لضمان السلام في قارة تواجه تهديدات أمنية عديدة. ونتطلع إلى رؤية تنفيذ القرار حتى يتمكن الاتحاد الأفريقي من مواجهة تلك التحديات بشكل مباشر.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): تود فرنسا أن تهنئ مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم غابون وغانا وموزامبيق، على نجاح اتخاذ القرار الهام جداً الذي قدمته (القرار 2719 (2023)).

وخلال السنوات القليلة الماضية، أيدنا باستمرار مبدأ التمويل الجزئي لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بإسهام إلزامي من الأمم المتحدة. والقرار الإطاري الذي اقترحته مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة هو خطوة نحو تحقيق هذا الهدف. ونرحب بحقيقة أنه يوفر توضيحاً في الوقت المناسب بشأن نوع العمليات التي ستنشر في ذلك الإطار: عمليات قوية ومحددة زمنياً لإنفاذ السلام مع استراتيجية خروج محددة بوضوح. ونرحب أيضاً بحقيقة أن القرار ينص على آلية واضحة ومعقولة لصنع القرار وأنه يشير بوضوح إلى الأطر التنظيمية المالية وأطر الامتثال التي تنطبق عند تعبئة تمويل الأمم المتحدة.

وشأننا شأن الآخرين في المجلس، كنا نود أن يكون النص أكثر دقة بشأن حصة التمويل للعمليات التي سيتحملها الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء. وقدمنا عدداً من المقترحات الخلاقة للمساعدة على التوصل إلى اتفاق بالإجماع كان يمكن أن يتمثّل – بل كان ينبغي تمثيله – بشكل أفضل في النص.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أن المناقشات على أساس كل حالة على حدة ستجري على الأرجح في حالات الطوارئ التي سيتعين علينا فيها معالجة الأزمات والاستجابة لها. وكان من شأن التوصل إلى اتفاق بالإجماع على شروط أكثر دقة لتقاسم التكاليف أن يجنبنا المزيد من المناقشات التي ستكون بلا شك حساسة عندما يحين الوقت، حتى نتمكن من التركيز على أفضل استجابة متعددة الأطراف لاستعادة السلام.

وفرنسا على استعداد لمواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع الهام بالنسبة للاتحاد الأفريقي وللأمم المتحدة ولكل من يريد تطبيق حلول أكثر فعالية على الأزمات في القارة الأفريقية.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب البرازيل باتخاذ القرار 2719 (2023) وتشيد بالأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وموزامبيق – على قيادتهم في عملية التفاوض. كما نعرب عن تقديرنا لأعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في تحقيق النتيجة الرائدة. لقد كان الأمر معقداً للغاية، لكنه بالتأكيد يستحق كل هذا العناء.

ونعتقد أن اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2719 (2023) بالإجماع يبعث برسالة دعم قوية من المجتمع الدولي للدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأفريقي في ضمان السلام والأمن في القارة. وفي لحظة مليئة بالتحديات بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، يقدم القرار نهجاً ابتكارية يمكن أن تلهمنا للتفكير خارج الصندوق في بحثنا عن حلول للأزمات الأمنية الدولية العديدة التي نواجهها الآن.

وأود أن أشدد على أن التركيز على تمويل عمليات دعم السلام ينبغي ألا يحجب الجوانب الحاسمة الأخرى في التصدي للتحديات الأمنية في أفريقيا. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ودولهما الأعضاء أن يعطيا الأولوية للاستراتيجيات السياسية الفعالة، ولا سيما تلك التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية لها. ويحدونا أمل صادق في أن يفيد الإطار الذي يوفره القرار أفريقيا والأمن العالمي بأسره بشكل ملموس.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقدير دور غابون وغانا وموزامبيق وعملها، بالعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في السعي إلى وضع إطار لدعم الأمم المتحدة للعمليات المقبلة التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وغني عن القول إن المملكة المتحدة تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في تحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

لقد صوتت المملكة المتحدة مؤيدة قرار اليوم 2719 (2023) الذي يمثل إنجازاً كبيراً. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ندرك أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان أن تتمكن أي عملية يقودها الاتحاد الأفريقي في المستقبل من الحصول على حاجتها من التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. وهذا يتطلب الوضوح بشأن ترتيبات تقاسم الأعباء المالية واللوجستية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمساهمين الآخرين، بما يتجاوز العناصر التي يتوقع المساهمون أصلاً أن يسددوا تكاليفها.

ونريد أيضاً أن نكفل مشاركة مجلس الأمن ومشاورته بصورة كاملة منذ البداية، نظراً لولايته المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، في وضع أي عملية لدعم السلام. وسيساعدنا ذلك على العمل يداً بيد مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتصميم بعثات في المستقبل تتسم بالمساءلة والفعالية والكفاءة. ونتطلع بشدة إلى العمل مع الزملاء في المجلس في الأشهر المقبلة لتعزيز إنجاز اليوم ولضمان أن يكون لدينا إطار عملي يمكّن عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من التصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجهها أفريقيا والمساعدة على إسكات البنادق.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت مالطة مؤيدة القرار 2719 (2023) لأننا نعتقد أن موسماً جديداً من بعثات عمليات السلام يحتاج إلى أن يبدأ داخل مجلس الأمن. وبهذا القرار، نسلم بالطبيعة المتغيرة للنزاعات في أفريقيا وبالحاجة إلى الاستفادة من طائفة من الاستجابات الدولية لتناسب بيئات عمل محددة ومعقدة وتهديدات متطورة. كما سنفتح الطريق أمام إنفاذ السلام عند الضرورة، وتنفيذ ولاية واضحة وقوية ومركزة، مع فترة زمنية محدودة واستراتيجية خروج محددة منذ البداية.

وفي الوقت نفسه، نؤكد بشكل جماعي أولوية السياسة والحاجة إلى استراتيجيات سياسية متماسكة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بتفويض من مجلس الأمن. وسيكون لتلك الاستراتيجيات نهج كلي وستعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.

وبالقرار 2719 (2023)، نتفق على عملية واضحة لصنع القرار والتفويض. والأهم من ذلك، أننا وضعنا حداً أدنى من معايير الامتثال التي ستميز جميع بعثات عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في المستقبل. وستعطى الأولوية دائماً لحماية المدنيين. ويسرنا أيضاً أن نبلغكم بأن الاتحاد الأفريقي قد عزز إلى حد كبير إطاره للامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقواعد السلوك والانضباط، بدعم من الاتحاد الأوروبي.

وهذا القرار الإطاري خطوة إلى الأمام من القرارات المتخذة على أساس كل حالة على حدة والتي تقدم اشتراكات جزئية مقررة على الأمم المتحدة. ونؤيد اعتزام الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن التوصل إلى حالة يتم فيها تأمين تمويل يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. ولا يمكننا أن ننكر أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن تقاسم الأعباء. ومع ذلك، فإننا نعتبر النص المعدل، بصيغته المعتمدة، حلاً توفيقياً للمضي قدماً. ويجب أن نكون واضحين بشأن تلك النقطة: ينبغي ألا تقع المسؤولية عن تمويل هذه البعثات على عاتق بلد واحد أو مجموعة إقليمية واحدة بمفردها. فالإجراءات الطموحة تتطلب جهوداً جماعية. ويجب أن تأتي المساهمات في عمليات دعم السلام التي سيقوم بها الاتحاد الأفريقي في المستقبل من جميع الأطراف الفاعلة، كما جاء في القرار الذي صوتنا تأييداً له.

وبصفتي أمثل دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، أود الآن أن أتشاطر موقف الاتحاد الأوروبي من القرار. يؤيد الاتحاد الأوروبي استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة، امتثالاً للمعايير والآليات ذات الصلة المتفق عليها. ونرحب بالتزام الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية ودوله الأعضاء بالإسهام بشكل كبير في عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. وبعد العملية البارزة اليوم، والبناء على شراكتنا الحالية، نتطلع إلى العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء في تنفيذ القرار 2719 (2023).

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشيد بالأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وموزامبيق – على دورهم النشط في تيسير المفاوضات بشأن هذا القرار الإطاري الهام (القرار 2719 (2023)) بشأن عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام، وعلى مشاركتهم المستمرة مع جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

لقد صوتت ألبانيا مؤيدة لهذا القرار الإطاري والتعديل الذي اقترحته الولايات المتحدة لأننا نعتقد أن القرار لن يُنفذ على نحو سليم ويُحدث الأثر المتوخى والمنشود منه إلا بمعالجة جميع المسائل الرئيسية ذات الصلة بأفضل طريقة ممكنة وشاملة وكلية، مثل عملية صنع القرار، والترتيبات المالية، وتقاسم الأعباء، والامتثال لحقوق الإنسان.

ومما له دلالته أن هذا القرار الإطاري يؤكد من جديد الالتزام باتخاذ خطوات فعالة للنهوض بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتمشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمتد ذلك الالتزام إلى بناء مسؤولية إقليمية ووطنية أكبر، مع التأكيد على الدور المحوري لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين. ولئن كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح والقدرة على التنبؤ بشأن تقاسم أعباء الجزء من التمويل الذي قد لا تغطيه الاشتراكات المقررة، إلا أننا نعتقد أن هذا القرار هو أحد أهم القرارات التي اتخذت منذ سنوات، مع توقع أن يكون له أثر هام في المسائل الحاسمة بالنسبة للسلام والأمن في أفريقيا وخارجها.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): نرحب باتخاذ المجلس القرار 2719 (2023) بالإجماع.

وتشكر سويسرا الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وغانا وموزامبيق – على جهودهم خلال عملية التفاوض بشأن القرار المتعلق بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. بدأت العملية في أيار/مايو، تحت الرئاسة السويسرية لمجلس الأمن، وناقشنا خلالها تقرير الأمين العام عن الموضوع (S/2023/303). إنها خطوة هامة بالنسبة للخطة الجديدة للسلام.

في البداية، رحبت سويسرا بمبادرة الأعضاء الأفارقة الثلاثة من أجل اتخاذ المجلس مقرراً جديداً لضمان تمويل مستدام ومرن ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. ولكي تفي بعثات حفظ السلام بولاياتها، يجب أن يكون بإمكانها الاعتماد على تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام ومرن. وينطبق ذلك أيضا على عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي والتي يأذن بها المجلس. وقد ظلت سويسرا ثابتة في التزامها بتحقيق تلك الغاية. وفي عام 2018، عندما بدأ المجلس بالفعل النظر في المسألة، شاركنا في تقديم مشروع القرار. وقد فعلنا ذلك اليوم أيضا فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمه الأعضاء الأفارقة الثلاثة. وخلال المفاوضات، حرصت سويسرا على تقديم دعمها والقيام بدور بناء في عملية التفاوض بهدف تشجيع التوصل إلى حل توفيقي بين المواقف.

يسلم القرار بالإسهامات الكبيرة للاتحاد الأفريقي في صون السلام والأمن الدوليين في القارة. كما يقر بالتقدم الكبير الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي وجهوده المتواصلة في إدماج وتنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعايير السلوك والانضباط. وندعو الآن جميع الأطراف إلى الإسهام قدر استطاعتها في تنفيذ القرار الإطاري. وندعو الجميع، على وجه الخصوص، إلى الوقوف على أهبة الاستعداد لإيجاد حل توفيقي في المفاوضات المقبلة على أساس كل حالة على حدة. إن هذه خطوة حاسمة لمستقبل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ونموذج يحتذى به للمنظمات الأخرى لتعزيز السلام والأمن في القارة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ القرار 2719 (2023)، الذي قدمه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، بالإجماع. وشاركت الصين في تقديمه وصوتت مؤيدة له. فعلى مر السنين، ما فتئ الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية يضطلعان بعمليات لحفظ السلام بنشاط واستقلالية، مقدمين إسهامات وتضحيات كبيرة للحفاظ على الاستقرار وإسكات البنادق في أفريقيا. ويؤيد القرار نظر مجلس الأمن، بناء على طلب الاتحاد الأفريقي، في تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة. وسيساعد ذلك على معالجة مسألة التمويل التي ظلت مصدر قلق للبلدان الأفريقية لسنوات عديدة وسيساعد على تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، عندما نتناول مسألة تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، من الأهمية بمكان أن نتبنى المبدأ الأساسي المتمثل في حل المشاكل الأفريقية من خلال الحلول الأفريقية. واقترحت الصين عددا من الآراء والتوصيات خلال المشاورات، والتي أخذت الدول الأفريقية الثلاث بها على نحو بناء. ويحدونا الأمل في أن يؤدي دعم الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في

المستقبل إلى تحقيق مبدأ القيادة الأفريقية والملكية الأفريقية لزمام الأمور بشكل كامل.

ثانيا، إن حماية حقوق الإنسان جزء من ولايات عمليات حفظ السلام وينبغي ألا تكون لدينا آراء مسبقة أو متحيزة بشأن عمليات دعم السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. وينبغي ألا يتم ربط مداولات المجلس في المستقبل بشأن تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بمسائل حقوق الإنسان.

ثالثا، تدعو الصين إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن مسألة التمويل حتى يمكن استخدام الموارد القيمة عندما تمس الحاجة إليها في أفريقيا. وينبغي للبلدان المانحة المتقدمة النمو التي درجت على تقديم تبرعات في الماضي ألا تخفض مستوى دعمها. وينبغي أيضا النظر بصورة شاملة في تمويل عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي جنبا إلى جنب مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤيد تبسيط بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وكفالة الاستخدام الأمثل لها لتفادي الازدواجية المهدرة للموارد.

لطالما كانت الصين مؤيدا قويا لمعالجة القضايا الأفريقية بحلول أفريقية، وهي تقدم الدعم المالي والمادي من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام بصورة مستقلة. والصين على استعداد للعمل مع جميع البلدان لمواصلة تقديم إسهامات أكبر لصون السلام والاستقرار في أفريقيا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر والتهنئة للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن على مبادرتهم بصياغة هذا القرار الهام (القرار 2719 (2023)). فهو يُظهر بحق امتلاك الأفارقة لزمام الأمور. وقد صوتت اليابان مؤيدة للقرار إيمانا منا بأنه سيسهم في التصدي للتحدي الدائم المتمثل في تحسين إمكانية التنبؤ بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي واستدامتها ومرونتها، وبالتالي دعم وتعزيز امتلاك البلدان الأفريقية لزمام جهودها الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة للنزاعات في أفريقيا.

ومن الآن فصاعدا، سينظر المجلس على أساس كل حالة على حدة في الطلبات المقدمة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام بموجب الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة لتقديم تمويل من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة بشروط معينة. وشاركت اليابان مشاركة كاملة في المشاورات لضمان وضع الآلية المنشأة في موضعها الصحيح داخل منظومة الأمم المتحدة للأمن الجماعي ونعتقد أنه ينبغي إبراز النقاط التي أثرناها طوال العملية للنظر فيها مستقبلا بشأن أي إذن محدد لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي أيضا. وتشمل تلك النقاط إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والتسوية السلمية للمنازعات والتنسيق على نحو وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في التخطيط والتفويض المشتركين وتقاسم الأعباء على نحو مناسب والإشراف والمساءلة على نحو سليم والتقيد الصارم بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فضلا عن إطار الامتثال للسلوك والانضباط.

شهدنا آراء متباينة، على وجه الخصوص، خلال المفاوضات بشأن كيفية تقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، اقترحت اليابان صياغة واضحة تجسد بصورة أقوى امتلاك الاتحاد الأفريقي لزمام الأمور في تفعيل عمليات دعم السلام المرتقبة التي سيضطلع بها الاتحاد الأفريقي. ويضع هذا القرار الإطاري مبادئ توجيهية عامة لمسار العمل المستقبلي لمجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وسيلزم زيادة توضيح التفاصيل في كل حالة من حالات الإذن بأي عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تقديم نموذج مناسب لتقاسم الأعباء. ولا نزال ملتزمين بإجراء مزيد من المشاورات مع جميع الأطراف المعنية بشأن إمكانية تقديم المساعدة لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الإمارات العربية المتحدة باتخاذ القرار 2719 (2023) بالإجماع اليوم. وقد انضممنا إلى زملائنا الأعضاء الأفارقة في مجلس

الأمن في تأييد القرار لأنه يمثل معلما تاريخيا في سعينا الجماعي لتحقيق السلام والأمن العالميين. وطوال هذه العملية، كانت الإمارات العربية المتحدة ثابتة في دعم الموقف الأفريقي وكان تصويتنا المؤيد للتعديل المقترح اليوم لضمان إمكانية اعتماد القرار في نهاية المطاف.

إن القرار يفتح آفاقا جديدة ويشير إلى تحول محوري في الجهود التعاونية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبموافقة مجلس الأمن على النظر، على أساس كل حالة على حدة، في الطلبات المقدمة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي للحصول على إذن لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، فإنه قد برهن بالأفعال على ما عبر عنه بالأقوال مرات عديدة: الحلول الإقليمية للتحديات الإقليمية.

ويبرهن الاعتماد التاريخي اليوم على الاعتراف المتزايد بدور الاتحاد الأفريقي بوصفه شريكا رئيسيا وقدرته على قيادة عمليات دعم السلام في القارة الأفريقية. وتكتسي عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي أهمية بالغة. ومن خلال الاعتراف بالحاجة الملحة إلى العمل الجماعي في التصدي للتحديات الأمنية المعقدة، يؤكد القرار حتمية وجود آلية مالية قوية ومستدامة لدعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى منع نشوب النزاعات في القارة وإدارتها وحلها. وتمكين الاتحاد الأفريقي في ذلك المسعى استثمار استراتيجي في السعي العالمي لتحقيق السلام والأمن في أفريقيا.

أتقدم بخالص التهاني إلى الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء وجميع من عملوا بلا كلل من أجل تحقيق هذا الإنجاز الرائد. ويحدونا الأمل في أن يكون القرار حافزا لاستمرار الشراكة في السعي إلى مستقبل أكثر سلما وازدهارا لشعوب أفريقيا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أيد الاتحاد الروسي مشروع القرار الإطاري (القرار 2719 (2023)) الذي قدمه زملاؤنا الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غانا وغابون وموزامبيق – بشأن تمويل عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. إننا متسقون في دعمنا للجهود المستقلة التي تبذلها الدول الأفريقية لصون السلم والأمن في القارة. ونؤيد التطوير التدريجي للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

وقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار 2719 (2023) لأننا مقتنعون بأن المفتاح لنجاح العمليات الأفريقية يكمن في إجراء تقييم رصين من قبل بلدان المنطقة للتهديدات القائمة وسبل التصدي لها، فضلا عن استعدادها لتحمل المخاطر التي ينطوي عليها التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن. ومن المهم، في نفس الوقت، أن تحتفظ البلدان الأفريقية بحرية اتخاذ قراراتها فيما يتعلق بطرائق مكافحة التهديدات، بغض النظر عن أي شكل من أشكال المساعدة المالية الخارجية. ونأسف لأن تلك المسألة ظلت حتى اللحظة الأخيرة حجر عثرة وأثرت بشدة خلال عملية المفاوضات، التي كان هدفها الرئيسي التوصل إلى اتفاق جماعي بشأن سبل تحسين استجابة المجتمع الدولي لحالات الأزمات في أفريقيا.

ونعتقد أن دول المنطقة أثبتت عمليا – وما زالت تثبت – اتساق وفعالية نظام القيادة والسيطرة لعموم أفريقيا، فضلا عن التزامها بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في إدارة العمليات. ومن الأهمية بمكان أن يزيد القرار الذي اتخذ اليوم من إمكانية التنبؤ بالموارد واستدامتها ومرونتها لصون السلم والأمن في القارة الأفريقية، مع اضطلاع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي.

ويعرب مجلس الأمن عن ثقته، بهذا القرار، في قدرة قيادة المنطقة على معالجة الأزمات في أفريقيا واستعدادها لزيادة انخراطها مع الأمم المتحدة لصالح السلم والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، يحتفظ مجلس الأمن والجمعية العامة بامتيازاتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونهنئ زملاءنا الأفارقة على اتخاذ هذا القرار ونشكرهم على مهنيتهم وعملهم الدؤوب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإكوادور.

أبدأ بالإشادة بقيادة غابون وغانا وموزامبيق في عملية المفاوضات بشأن القرار 2719 (2023)، الذي اتخذه مجلس الأمن للتو بالإجماع. ترحب إكوادور باتخاذ هذا القرار، الذي يعترف بدور عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بينما تلاحظ الحاجة إلى تمكين وتنسيق جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعم المبادرات الوطنية والإقليمية للتصدي للتحديات الأمنية في القارة. ويتمشى ذلك مع خطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تؤيدها إكوادور.

ولذلك، شاركت إكوادور في تقديم القرار وصوتت مؤيدة له، بغية الإسهام في تحقيق السلام والأمن في القارة، وتدعو إلى تنفيذه بمسؤولية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/00.